هل هناك حاجة إلى أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟

"قسم علم الاجتماع -كلية الآداب- جامعة طرابلس أنموذجًا"

أ.د. حسين سالم مرجين، أ. سالمة ابراهيم بن عمران - جامعة طرابلس- ليبيا

الملخص:

دخل علم الاجتماع الجامعة الليبية عام 1954، حيث أصبح قسماً علمياً إلى جانب الفلسفة، تحت مسمى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، وانضم إليه عدد من الأساتذة اللامعين آنذاك على المستوى العربي ممن كونوا لبنة علماء (علم) الاجتماع في مصر، والعراق، وبعد سنوات من ذلك التأسيس انضم إلى ذلك القسم عدد من الأساتذة الليبيين، كما انفصل علم الاجتماع عن الفلسفة وأصبح علماً قائماً بذاته، تحت مسمى علم الاجتماع تعج به جُلّ الجامعات الليبية، والتي أصبح عددها يتجاوز حالياً أربعة عشر جامعة.

وبعد مرور حوالي ستين عاماً على هذا التأسيس فإن السؤال القديم الجديد والجوهري الذي لا يزال يقفز إلى الذهن هنا هو: هل هناك حاجة إلى استمرار وجود أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟ وبمعنى آخر: هل هناك فوائد جناها المجتمع الليبي من مخرجات علم الاجتماع بعد ستين عامٍ على تأسيسه؟

Résumé:

La sociologie est entrée à l'Université libyenne en 1954, où elle est devenue un département scientifique avec la philosophie, sous le nom de "Département des études philosophiques et sociales". Il a été rejoint par un certain nombre de brillants enseignants au niveau arabe qui ont constitué les fondements de la sociologie en Egypte et en Irak. Des années plus tard, un certain nombre d'enseignants libyens ont rejoint le département. la sociologie a également été séparée de la philosophie et est devenue une science autonome sous le nom de ***sociologie****, qu'on trouve dans la plupart des universités libyennes, dont le nombre dépasse maintenant quatorze universités.*

Environ soixante ans après cette fondation, la question nouvelle et fondamentale qui se pose ici est: ***L'existence des départements de sociologie dans les universités libyennes est-elle encore nécessaire? En d'autres termes, la société libyenne tire-t-elle des avantages des résultats de la sociologie soixante ans après sa création?***

مقدمة :

دخل علم الاجتماع قسماً علمياً من أقسام الجامعة الليبية خلال بوابة كلية الآداب والتربية عام 1954، حيث أصبح قسماً علمياً إلى جانب الفلسفة، تحت مسمى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، وانضم إليه عدد من الأساتذة اللامعين آنذاك على المستوى العربي ممن كونوا لبنة علماء الاجتماع في مصر، والعراق من أمثال: الدكتور علي عيسى، والدكتور أحمد أبوزيد، والدكتور حسن سعفان، والدكتور سمير نعيم، والدكتور سعد جلال، والدكتور عبد الجليل الطاهر، وبعد سنوات من ذلك التأسيس انضم إلى ذلك القسم عدد من الأساتذة الليبيين، من أمثال: عبد المولي دغمان، وياسين الكبير، ومصطفي التير، كما انفصل علم الاجتماع عن الفلسفة وأصبح علماً قائماً بذاته، تحت مسمى علم الاجتماع تعج به جُلّ الجامعات الليبية، والتي أصبح عددها يتجاوز حالياً أربعة عشر جامعة.

وبعد مرور حوالي ستين عاماً على تأسيس علم الاجتماع في الجامعات الليبية فإن السؤال القديم الجديد والجوهري الذي لا يزال يقفز إلى الذهن هنا هو: هل هناك حاجة إلى استمرار وجود أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية ؟ وبمعني آخر: هل هناك فوائد جناها المجتمع الليبي من مخرجات علم الاجتماع بعد ستين عامٍ على تأسيسه؟

في حقيقة الأمر إنه من الوهم أن نعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل ستكون ببساطة بـ(نعم) أو بـ (لا)، حيث إن الأمر يحتاج إلى عمليات تشخيص وفهم هذا العلم، كما يدعونا الأمر أيضاً إلى البحث عن علاقة هذا العلم باحتياجات المجتمع والتنمية، وهنا يقول المفكر مالك بن نبي رحمه الله: "إن العلم الذي لا يترجمه عمل، يظل ترفاً لا مكان له في وطن ما يزال فقيراً في الوسائل والأطر"[1].

بالتالي تأتي أهمية هذه الورقة في النواحي التالية:

* كون التوقيت الحالي ملائماً، للحديث عن التغيير والدعوة إلى الدفع بالقسم نحو التجديد والتطوير، حيث لم تمر لحظة يتوفر فيها مناخ حرية التعبير والتحبير على نحو ما هي عليه الحال هذه الأيام، بالتالي هناك فرصة للاستفادة من الإمكانات والقدرات العلمية لدى المتخصصين في هذا العلم.

* بالرغم من التحديات والمشاكل التي تواجه علم الاجتماع، إلا أن أعداد الطلبة المسجلين في أقسام علم الاجتماع ازدادت على مستوى الدراسات الجامعية الأولى، أو الدراسات العليا، مقارنةً بالسنوات السابقة، كما ازدادت معها أيضاً أعداد الرسائل والأطاريح في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

* استمرار تعاطي أقسام علم الاجتماع مع المشكلات بنفس الأسلوب التقليدي.

* أهمية الدراسات المستقبلية من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية وأثرها في إعطاء مؤشرات للتوقعات المستقبلية لعلم الاجتماع في ليبيا وفي العالم العربي.

* الحاجة إلى إبراز علم الاجتماع تخصصاً علمياً له مجالاته المتعددة، وموضوعاته المتنوعة، وليس مجرد كونه الملاذ الأخير للطلبة حين ما يعجزوا عن الالتحاق بتخصصات أخرى.

* الدعوة إلى تطوير المناهج الدراسية بشكل يواكب احتياجات المجتمع والتنمية.

أهم التساؤلات المطروحة في الورقة العلمية:

في ضوء هذه الخلفية فإن أحد أهم الأهداف التي نسعى إليها في هذه الورقة هو محاولة رسم إطار مستقبلي لعلم الاجتماع في الجامعات الليبية، وقبل الخوض في التفاصيل، لا بد أن نتفق على كون أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، مع العلم بوجود بعض السمات المشتركة فيما بينها، إلا أن لكل قسم علمي له خصوصيته، فالكثير من التفاصيل قد لا توجد بنفس القدر أو بنفس الكيفية في قسم آخر، بالتالي سيتم التركيز في هذه الورقة على دراسة حالة قسم علم الاجتماع -كلية الآداب- جامعة طرابلس، حيث سيتم دراسة علم الاجتماع دراسة تفصيلية عميقة، وذلك بغية الوصول إلى إجابات للتساؤل الرئيس لهذه الورقة وهو: هل هناك حاجة إلى استمرار وجود أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟

ومن ثم ستتجه أيضاً عمليات البحث والغوص والتشخيص إلى عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

* ما هو واقع قسم علم الاجتماع في كلية الآداب - جامعة طرابلس-؟
* ما هي أهم المشكلات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع في جامعة طرابلس؟
* ما هي الخطوات المتخذة لتطوير علم الاجتماع في جامعة طرابلس؟
* ما هي المقاربات والمنهجيات لتطوير وتجديد أقسام علم الاجتماع؟

كما نود أن نصارح القارئ منذ البداية بأن تحليلنا وإجاباتنا لهذه الأسئلة المثارة ستكون من منظور ما توفر للباحثين من وثائق، ومعلومات، وتقارير عن قسم علم الاجتماع -كلية الآداب- جامعة طرابلس، حيث أتم تكليف أحد الباحثين برئاسة القسم خلال المدة من 2008-2010 م، كما ترأس أيضاً لجنة التحديث والتطوير في قسم علم الاجتماع لعام 2016م، في حين تولت الباحثة الأخرى رئاسة الدراسة والامتحانات بالقسم خلال المدة من 2014 - 2016 م، بالتالي أكسبتهما تلك المهام والوظائف بعض المعارف والمهارات خاصة فيما يتعلق بمكانيزما واقع علم الاجتماع، إضافة إلى التحديات التي يُواجهها، ومن ثم فإن هذه الورقة تأتي في إطار استيعاب تلك المعارف والمهارات من خلال التدقيق، والتحقيق، ومحاولة التقصي عن الأسباب، والتعرف على الدواعي، وصولاً إلى محاولة صياغة إجابات للأسئلة المطروحة في هذه الورقة.

*** ما هو واقع قسم علم الاجتماع في كلية الآداب - جامعة طرابلس؟**

في الحقيقة كان هناك إدراك من قبل الباحثين بأهمية تناول تاريخ قسم علم الاجتماع في كلية الآداب -جامعة طرابلس-، حيث إنه لا يمكن فهم مكانيزما قسم علم الاجتماع في الوضع الحالي، ما لم يتم تشخيص وفهم الأحداث التاريخية التي مر بها القسم في السنوات الماضية، فكل حدث من تلك الأحداث ربما يكون له تأثير قليلاً أو كثيراً على واقع القسم حاليا ، فالتحليل السليم لأي مشكلة من المشاكل لا يتوفر بمجرد ما كان، وإنما -قبله- بمحاولة فهم ما يمكن أن يكون، بالتالي لا مناص من الحديث عن تاريخ قسم علم الاجتماع

كلية الآداب -جامعة طرابلس-، وبشكل عام يُمكن تحديد عدد من المحطات التاريخية لقسم علم الاجتماع في النقاط التالية :

* تأسيس القسم العام 1966م، تحت مسمى قسم الدراسات الاجتماعية، ضمن أقسام كلية المعلمين العليا بطرابلس، التي كانت تشرف عليها آنذاك منظمة اليونسكو.

* في العام 1967 م أصبح القسم يُعرف باسم قسم الفلسفة وعلم الاجتماع، بعدما انضمت كلية المعلمين إلى الجامعة الليبية، لتعرف باسم كلية التربية، واستمر الربط ما بين علم الاجتماع والفلسفة في كلية التربية لسنوات، حيث اتجهت مخرجات القسم آنذاك إلى التدريس، والبحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي.

* في أغسطس 1973 م، فصلت الجامعة الليبية إلى جامعتين مستقلتين، إحداهما في مدينة - بنغازي-، وضمت الكليات الموجودة بمدينتي بنغازي والبيضاء، وهي جامعة بنغازي، والثانية في مدينة طرابلس، وهي جامعة طرابلس، وضمت الكليات الموجودة في مدينة طرابلس، حيث أصبحت كلية التربية ضمن كليات جامعة طرابلس[2].

* في العام 1974 م، صدر قسم الفلسفة وعلم الاجتماع -كلية التربية- جامعة طرابلس، مجلة علمية محكمة، تحت عنوان الحكمة، حيث كانت جُلّ موضوعاتها ذات أبعاد فكرية فلسفية.

* تم تأسيس جمعية (ابن خلدون) في الفترة نفسها بكلية التربية ضمت في عضويتها عدداً من طلبة علم الفلسفة وعلم الاجتماع، وكانت جُلّ مهامها تصب في تقييم ما يُعطي للطلبة من محاضرات، أو يتم نشره في المجلات والكتب داخل الجامعة .

* في سنة 1976 م أعلن النظام السياسي السابق الثورة الطلابية" داخل الجامعات، وتغير الكثير في واقع الجامعات الليبية وطال ذلك حتى أسماءها.

* في العام 1980م انفصل علم الاجتماع عن الفلسفة، وأصبح قسم علم الاجتماع قسماً قائماً بذاته، وتوسعت بذلك مجالاته وفروعه التخصصية المتنوعة.

* شارك أساتذة علم الاجتماع وبشكل فردي في الكثير من الأعمال الاستشارية لعدد من الوزارات، مثل: وزارة التعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، كما شارك أساتذة علم

الاجتماع في عدد من الدراسات، أهمها: دراسة عن "احتياجات الطفولة والشباب"، التي استمرت دراستها من 1976 حتى 1980م، حيث كانت تحت إشراف أستاذ التربية الدكتور عمر الشيباني.

* العام 1989 م تم إلغاء كلية التربية -جامعة طرابلس- "الفاتح سابقاً"، ليحل محلها المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، ليستبدل الاسم بعد ذلك ليصبح كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، حيث اِنْضَمَّ بعض من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع إلى أقسام الكلية الجديدة بأقسامها المتنوعة، وأصبحت مقررات علم الاجتماع تُدرس ضمن قسم العمل الاجتماعي ، وقسم التنمية والتخطيط الاجتماعي، وقسم المجتمعات الصحراوية، كما اِنْضَمَّ البعض الآخر إلى قسم -العلوم الإنسانية- بجامعة ناصر الأممية، حيث تم افتتاح عدد من الشُعب الجديدة، كان من ضمنها شُعبة علم اجتماع.

* صدور قرار عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي "سابقاً"، رقم (1377) لسنة 1996 م، بشأن ضم كليات اللغات، والعلوم الاجتماعية، والتربية، إلى كلية الآداب - جامعة طرابلس- "الفاتح سابقا"، حيث أصبحت هذه الكليات جزءاً من كلية الآداب، وأصبح عمداء تلك الكليات منسقين تابعين لعميد كلية الآداب، حيث أصبحت مهامهم إنهاء تخريج الطلبة الذين لا يزالون يدرسون في هذه الكليات.

* لقد عُرفت نشأة قسم علم الاجتماع في رحاب كلية الآداب بجامعة طرابلس عام 1996م، حيث اِنْضَمَّ إليه عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية، فكان نظام الدراسة فيه نظام السنة يدرس الطالب لمدة أربع سنوات، وبعدها تم تغيير نظام الدراسة في عام 2007م إلى نظام الفصل (الخريف، الربيع) يدرس فيه الطالب ثمانية فصول دراسية بمعدل 120 وحدة دراسية، ليتخرج الطالب فيها متحصلاً على درجة الليسانس في علم الاجتماع بصفة النظامي أو الانتساب.

* خلال العام الجامعي 2000 م، ضم قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طرابلس "الفاتح سابقاً"، في عضويته أعضاء هيئة التدريس من كليتي التربية، والعلوم الاجتماعية، المتخصصين في علم الاجتماع.

* وفي عام 2008 م قامت رئاسة القسم بطرح مبادرة إعادة تعريف بعلم الاجتماع، حيث صدر قرار رقم (1) لسنة 2008م، بشأن تشكيل لجنة علمية يكون من مهامها وضع تصور للبرنامج الدراسي ومراجعة المقررات الدراسية، حيث تم وضع رؤية للقسم تتضمن الواقع والأهداف العامة، والخاصة والمحاور الدراسية الرئيسة، كما تم وضع نظام الدراسة وفقاً لنظام الفصل المغلق ، وأسس توزيع المقررات الدراسية على جميع الفصول وتحديد عدد الساعات والوحدات الدراسية، كما أوصت اللجنة بضرورة ربط البرنامج الدراسي باحتياجات المجتمع من خلال عدد من الأنشطة العلمية والتطبيقية، وهذه المرة الأولي التي يتم الإشارة فيها صراحة إلى الحاجة إلى ربط المخرجات القسم مع احتياجات المجتمع.

* شكّلت رئاسة القسم المكلّفة سنة 2012 م وبشكل غير رسمي لجنة من بعض أعضاء هيئة التدريس بشأن مراجعة المقررات الدراسية لقسم علم الاجتماع.

* في سنة 2012 م قامت رئاسة القسم بتعديل بعض المقررات الدراسية، دون اتخاذها السياق العلمي والإداري المتبع وفقاً للوائح ذات العلاقة، حيث لم تتحصل على موافقة من عمادة الكلية ورئاسة الجامعة بالخصوص .

* قيام رئاسة القسم بتدريس المقررات الدراسية غير المعتمدة لمدة سنتين، مما أثر على مخرجات القسم، حيث إنه وفي وقت لاحق من عملية تغيير المقررات الدراسية وجدت عمادة الكلية بأن المقررات الدراسية الموجودة في كشوفات الخريجين غير متطابقة مع المقررات المعتمدة لديها، بالتالي طلبت من رئاسة القسم مراجعة المقررات الدراسية والالتزام بالمقررات المعتمدة، مما أدى إلى قيام الطلبة الخريجين إلى دراسة مقررات إضافية، كما أن هذه العملية كان لها تأثير سلبي على السمعة العلمية للقسم ما بين الأقسام العلمية بكلية الآداب.

* في العام 2014م قامت رئاسة القسم الجديدة بمراجعة المقررات الدراسية حيث تبين لها عدم قانونية التعديلات الحاصلة في المقررات الدراسية سنة 2012 م، بالتالي تم الرجوع إلى المقررات المعتمدة العام 2008م.

* في العام 2016 م شكلت رئاسة القسم الجديدة لجنة علمية من مهامها صياغة مقترحات تحديث وتطوير برنامج علم الاجتماع وفقاً لنموذج توصيف البرنامج التعليمي، وذلك بخطاب من رئيس القسم بتاريخ: 2016/11/9م بهدف تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع.

* قامت اللجنة المشكلة بخطاب من رئيس القسم بوضع مشروع ميثاق عمل، تضمن قيم، ورؤية، ورسالة، وأهداف اللجنة، كما تضمن الميثاق الخطة الزمنية لتنفيذ برنامج تحديث وتطوير القسم.

* قامت اللجنة بإحالة تصورها لتغيير مناهج علم الاجتماع والذي تضمن تحديثا وتجديدا في القيم، والرؤية، والرسالة، والأهداف، إضافة إلى تحديد مخرجات التعليم المستهدفة، وتسكين المقررات الدراسية، وتحديث طرائق التدريس، وطرق تقييم الطلبة.

وعلى القارئ بعد أن أحاط بهذه المحطات التاريخية أن يدرك التالي:

* أن قسم علم الاجتماع تعرض إلى محاولات القفل ثم الضم، ومن ثم إعادة التأسيس مرة أخرى.

* بالرغم من قيام جل أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بالتعاون مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية ولكن لا أحد منهم حاول ربط مخرجات علم الاجتماع مع تلك الجهات، كما لم يتمكنوا من إثبات أهمية دور وتأثير علم الاجتماع في المجتمع، بالتالي لا يزال هذا العلم محصوراً ما بين أساتذة القسم وطلبتهم.

* جُلّ الدراسات والمشاريع التي تناولت القضايا الاجتماعية، والتي قام بإعدادها أساتذة علم الاجتماع كانت متأثرة بالتوجه العام للنظام السياسي، مما يعني عدم التعاطي بشكل جدى مع قضايا المجتمع الحقيقة مثل قضايا الفقر، والتعليم، والصحة، والديمقراطية، كما أن بعض البحوث والدراسات الاجتماعية كانت مبعثرة وغير مكتملة مع مؤسسات الدولة، مما أدى إلى انعدام أي دور لها في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

* وأيضاً تأثر المناخ العلمي إلى حد كبير بالتوجهات السياسية للنظام السياسي، مما جعل جُلّ الدراسات والمشاريع التي تناولت القضايا الاجتماعية خالية من أي ملامح التغيير، أو التجديد، حيث كانت تلك الدراسات وكأنها قراءات أو محاكاة لما هو موجود في السوسيولوجية الغربية، بالرغم من أهميتها وثرائها الفكري، حيث لم تحمل في طياتها أي مبادرات تغييرية أو تجديدية، إنما كانت في أغلبها تصورات وأفكار لما هو موجود في السوسيولوجية الغربية، بالتالي لم تنجح في تشخيص وتحليل وفهم الواقع الاجتماعي، وهذا يعني ببساطة أن نتائج البحوث والدراسات كانت مغتربة عن واقعها المجتمعي.

* تكرار بعض الموضوعات، حتى تكاد أن تكون متطابقة في نتائجها، وهذا غير ناتج عن دقة البيانات، أو عن فاعلية النظريات، أو الأدوات المنهجية المستخدمة، إنما ناتج عن تكرار طريقة معينة للبحث، وهي الاعتماد على مصدر وحيد للحصول على البيانات وإتباع نفس الأساليب الإحصائية لتلك البيانات بغض النظر عن ملاءمتها لموضوع البحث.

* أن جُلّ البحوث والكتابات كانت من أجل تحقيق الاستقرار الوظيفي والحصول على ترقيات علمية أكثر من كونها تخاطب الواقع المجتمعي وتحولاته على جميع الأصعدة منها السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، ولذلك فإن قسم علم الاجتماع لا يزال بعيداً عن المجتمع وقضاياه.

* لا توجد دراسات عن احتياجات سوق العمل والتنمية لخريجي قسم علم الاجتماع.

* محاولات تطوير وتحديث قسم علم الاجتماع بدأت فعلياً منذ العام 2008 م.

* تأثر القسم بالأجواء العامة للبلاد خاصة في مرحلة التغيير ما بعد عام 2011م والتي اتسمت بغياب مؤسسات الدولة الرقابية، حيث ارتبطت محاولات تطوير وتحديث قسم علم الاجتماع بعدم خضوعها للسياق القانوني المتعارف عليه.

* اتسمت عملية تحديث وتطوير القسم عام 2016م بوجود خطة واضحة للتغيير في مناهج قسم علم الاجتماع.

في ضوء هذه الخلفية فإن الهدف الذي نسعى إليه في الصفحات القادمة هو محاولة تحديد المشكلات والتحديات التي واجهت قسم علم الاجتماع .

ما هي أهم المشكلات والتحديات التي تواجه قسم علم الاجتماع في جامعة طرابلس؟

بادئ ذي بدء ينبغي التوضيح بأنه بالرغم من إنجاز كم هائل من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، إلا أنه يوجد إغفال عن دراسة أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، وتحديد أهم المشكلات والتحديات التي تواجهها، والبحث عن آليات تطويرها وتجديدها، خاصة فيما يتعلق بعلاقة علم الاجتماع مع احتياجات سوق العمل والتنمية، وبناءً على المعلومات والمعارف المتوفرة لدى الباحثين سيتم إلقاء الضوء على أهم المشكلات والتحديات التي تبدو ضرورية لتشخيص، وفهم واقع قسم علم الاجتماع بجامعة طرابلس، والتي حالت دون الاهتمام به، وتطويره لما له من قيمة علمية على المستوى الفردي، أم على المستوى المجتمعي، حيث يمكن تحديد أهم تلك التحديات في الآتي:

* وجود قصور لدي المشتغلين بقسم علم الاجتماع بالتعريف به، وبأهميته، ودوره في المجتمع، حيث يلاحظ أن جُلّ مؤسسات المجتمع لا يعُون ماهية علم الاجتماع، وأهدافه، وأهميته، وإمكاناته، والدور المناط به في تشخيص، وفهم، وتفسير الواقع المجتمعي، إضافة إلى عدم الدراية بالمعارف والمهارات التي يتمتع بها خريجو قسم علم الاجتماع، مما أسهم في تشويه صورة خريجي علم الاجتماع.

* بالرغم من مرور حوالي ستين عام على تأسيس علم الاجتماع إلا أن الأساتذة الأوائل في علم الاجتماع لم يستطيعوا بناء حزمة من التقاليد والأعراف الأكاديمية، التي تؤكد مثلًا على تعزيز العمل الجماعي في أنشطته وبرامجه، واحترام الرأي والرأي الآخر، والالتزام في الإسهام بالمسؤولية المجتمعية، حيث إن جُلّ الممارسات الحالية هي نتاج للتقاليد المستحكمة على الأقل بقدر ما هي نتاج للممارسات الراهنة.

* لا تزال جل المقررات الدراسية جامدة لم يطرأ عليها التغيير والتجديد، خاصة فيما يتعلق بمراعاة احتياجات سوق العمل والتنمية، فحين نقلب بعض المقررات الدراسية الحالية لبعض أساتذتنا فإننا نلمس أنه لا يزال يتم تدريس بعض المقررات الدراسية دون مراعاة لإعادة توصيفها، أو تحديد مخرجات التعليم المستهدفة .

* تتم عملية توزيع بعض المقررات الدراسية بناءً على الأقدمية في التدريس، حيث تصبح تلك المقررات حكراً على بعض الأساتذة دون غيرهم، لتصبح عتبة من العتبات المقدسة التي لا يجوز المساس بها أو الاقتراب منها.

* اعتقاد بعض الأساتذة بأن عملية تطوير وتحديث القسم تتم فقط من خلال إضافة أو تعديل أو حذف بعض المقررات الدراسية، ونتذكر هنا حادثة وقعت في أواخر2016م، عندما قامت لجنة بتوزيع مسودة تناولت تطوير وتحديث القسم، وتفاجأنا عندما وجدنا المسودة عبارة عن مجموعة من المقررات الدراسية فقط، حيث يوجد بها بعض الإضافات وبعض التعديل، دون تطرق تلك اللجنة إلى تطوير منظومة المناهج بالقسم والتي تعني تطوير وتحديث الأهداف، وطرق جديدة للتعليم والتعلم، وضع آليات تقييم المقررات الدراسية، وضع آليات لتقييم العملية التعليمية، .....إلخ.

* معظم لجان تطوير وتحديث قسم علم الاجتماع خلال مرحلة ما بعد عام2011م جُلّها كان غير قانوني، ولا تستند إلى أي قرارات من رئاسة القسم، باستثناء اللجنة التي تم تشكيلها لعام 2016 م وربما هذا متأتي من غياب الجهات الرقابية ، إضافة إلى عدم دراية ومعرفة بعض رؤساء الأقسام بعد عام 2011 م باللوائح الإدارية والأكاديمية الخاصة بعمليات تطوير وتحديث البرامج العلمية .

* وجود مقاومة كبيرة للتغيير والتجديد من قبل بعض الأساتذة، وبصفة خاصة مما يصفون أنفسهم بأنهم أوائل من درس هذا العلم، فهؤلاء لديهم اعتقاد راسخ بأنه ليس هناك حاجة إلى تجديد هذا العلم، وإن كان هناك حاجة للتجديد فلن يتم إلا من خلالهم.

* افتقار القسم إلى وجود برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات التعليم والتعلم، ودور الطلبة في عمليات تقييم المقررات، وآليات توصيف للمقررات الدراسية، وطرق التعامل مع المتعثرين ..... إلخ .

* يتم قبول الطلبة في قسم علم الاجتماع من حاملي الشهادة الثانوية القسم الأدبي بتقدير عام جيد، من خلال تعبئة نموذج خاص بالقبول على الأيقونة الخاصة بالتسجيل، إلا أن رئاسة القسم أو المجلس العلمي بالقسم لم يضع أية معايير، أو شروطاً خاصة بعمليات

القبول، مثل امتحانات قبول تحريرية، وشفوية، للتأكد من نوعية الطلبة المتقدمين للدراسة بالقسم، بالتالي أصبح قسم علم الاجتماع يعج بأعداد كبيرة من الطلبة نتيجة لاكتفاء بعض الأقسام أو الكليات بالأعداد والنوعية المطلوبة، أو نتيجة لانتقال بعض الطلبة المتعثرين في بعض الأقسام وكليات أخرى، إلى قسم علم الاجتماع، مما جعل الإقبال على قسم علم الاجتماع من قبل بعض الطلبة كونه ملاذاً أخيراً للطالب حين ما يعجز عن الالتحاق بتخصص آخر.

* يقوم بعض الأساتذة بإعطاء المحاضرات الدراسية باللهجة العامية، والبعض الآخر قد يمزج بين اللغة العربية الفصحى، واللهجة العامية هذا المزيج في لغة التدريس قد ينعكس بصورة أو بأخرى على الفهم والمعارف والمهارات المستهدفة.

* يعتمد جُلّ أعضاء هيئة التدريس على طريقة التلقين واجترار المعلومات، دون أن يكون هناك تفاعل مع الطلبة داخل القاعات الدراسية، في حين أن علم الاجتماع يقوم على التفكير والتدبر في الظواهر والموضوعات التي يتناولها، وليس مجرد حفظ وتكرار ما يقال، بالتالي كان لهذه الطريقة في التدريس التأثير السلبي على حصيلة الفهم، والمعارف، والمهارات المستهدفة، حيث أصبح الهدف لدى الطلبة من جُلّ المقررات هو تكرار ما يقال لبلوغ النجاح، والانتقال للفصل التالي، وهذا يُبقي علم الاجتماع في دائرة التدريس ونقل المعرفة السوسيولوجية دون المبادرة بصنعها .

* لا تزال وسائل التدريس تعتمد على الوسائل التقليدية، والمتمثلة في السبورة رغم وجود التطور الذي لحق بوسائل الايضاح التعليمية، منها على سبيل المثال: السبورة الذكية أو شاشات العرض، وللمزيد من الإيضاح والتبسيط فمن المتعارف عليه أن تكوين الصورة في ذهن الطالب تساعده على التذكر لذلك فإن غياب مثل هذه الوسائل الحديثة له تأثير سلبي على طريقة الشرح، وتحليل المعلومات، والأفكار المتعلقة بموضوع الدرس أو المحاضرة، وهذا ما بينه ابن خلدون في حديثه عن طرق التدريس، حيث أوضح ضرورة أن يستخدم المعلم الطريقة التي تناسب قدرات وميول الطالب، وتناسب العلم الذي يتم تدريسه، وأكد على أهمية استخدام أسلوب المناقشة في التدريس لأن التعليم يجب أن

يهدف إلى حصول المتلقي على ملكة العلم بحيث يصبح على درجة عالية من الفهم وليس الحفظ فقط دون الفهم والتعمق[3].

* هناك تركيز على الجوانب النظرية في المقررات الدراسية، دون الاهتمام بالجوانب العملية، مثل القيام بزيارات ميدانية أو حقلية، أو القيام بتدريب عملي لبعض المقررات الدراسية، بحيث يستفيد منها الطلبة في تدعيم الجوانب النظرية.

* الكثير من البحوث وأوراق العمل، وبعض مشاريع التخرج التي يُقدمها الطلبة والتي تكون جزء من عمليات التقييم هي عبارة عن عمليات نقل، ونسخ، ولصق من الشبكة الدولية للمعلومات، حيث ينتشر في باحات الجامعة عدد من الدكاكين التي تعمل على إعداد البحوث ومشاريع التخرج، ويلجا إليها جُلّ الطلبة في الحصول على البحوث المطلوبة ضمن أي مقرر دراسي يطلبه الأستاذ منهم، وفي كثير من الأحيان تأتي تلك البحوث والأوراق البحثية متشابهة إلى حد كبير جداً، إضافة إلى ذلك قد لا يعي بعض الطلبة ما هو موجود ببحثه، في حين يكتفي بعض الأساتذة في كثير من الأحيان باستلام البحث أو الورقة البحثية دون القيام بعمليات التقييم للورقة البحثية، ومعني هذا ببساطة شديدة عدم استفادة الطلبة من تحسين معارفهم ومهاراتهم خاصة فيما يتعلق باستخدام المفاهيم والمصطلحات، ومهارات الإلقاء أمام الآخرين، والاستفادة من النقد الموضوعي للظواهر والمشكلات المجتمعية، والأهم من ذلك هو قبول الرأي والرأي الآخر.

* قلة الانتاج المعرفي لأعضاء هيئة التدريس، سواء كانت كتباً، أم بحوثاً أم أوراقاً علمية، ففي العام 2016م، قامت اللجنة المكلفة بتحديث وتطوير القسم بتوزيع استبانة على أعضاء هيئة التدريس بالقسم لمعرفة الأعمال العلمية التي تم إنجازها خلال الأعوام 2014 م - 2016 م، حيث تبين نتائج الاستبانات بأن مجمل الأعمال لم تتجاوز الثلاثين عملاً، والجدول التالي يوضح عدد الأعمال المنجزة، وجهة، ومكان، وسنة النشر.

الجدول رقم(1) يُبين الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع

خلال الفترة من: 2014 إلى 2016 م

ر. م	عنوان البحث	اسم الاستاذ	جهة النشر	مكان النشر	سنة النشر
1	المرأة والتغير الاجتماعي	سعاد الزريبي	مجلة العلوم الاجتماعية -كلية الآداب - جامعة طرابلس -	ليبيا	2014
2	التحضر الليبي وانعكاساته على الديمقراطية	عمر البنداق	مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (3)، مركز الدراسات الاجتماعية	ليبيا	2014
3	النوع الاجتماعي " تحليل سوسيولوجي للصراع بين الأدوار وبحث عن محددات التكامل "	عائشة فشيكة	مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد (24)	ليبيا	2014
4	مكاتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعات الليبية الواقع والمستقبل	حسين مرجين	المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي -جامعة الزرقاء-	الأردن	2014
5	المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011م، المفاهيم والمدلولات والرؤية المستقبلية	حسين مرجين	مجلة جامعة عمر المختار، العدد (28)، جامعة عمر المختار	ليبيا	2014
6	السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط	حسين مرجين	مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (13) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة طرابلس-	ليبيا	2014
7	الحراك المجتمعي في ليبيا 2011م " المفاهيم والمدلولات والرؤية المستقبلية "	حسين مرجين	مجلة العلوم الاجتماعية– العدد السادس -كلية الآداب- جامعة طرابلس	ليبيا	2014

8	التحضر المجتمعي ودوره في انتاج الوعي المدني	عمر البنداق	مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (4)، مركز الدراسات الاجتماعية	ليبيا	2015
9	التعليم والتنمية البشرية/مؤشرات عن تعليم المرأة الليبية	عائشة فشيكة	المجلة المغاربية، العدد (17) الجامعة المغاربية	ليبيا	2015
10	علم الاجتماع وقضايا المجتمع المعاصر " قسم علم الاجتماع نموذجاً"	عائشة فشيكة	مجلة كلية الآداب، العدد (27)كلية الآداب - جامعة طرابلس-	ليبيا	2015
11	الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع الليبي	فاطمة بنور	مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية	ليبيا	2015
12	الاحتواء السلمي للمسألة الفلسطينية في ظل السياسة الأمريكية (1991- 2013)	حسين مرجين	مجلة الجامعة، العدد (17) المجلد الأول، جامعة الزاوية	ليبيا	2015
13	جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون	حسين مرجين	المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة	الامارات العربية المتحدة	2015
14	العلاقات البينية بين علم الاجتماع وعلم الحاسب الآلي "المفاهيم والمنهجية"	حسين مرجين	المؤتمر الدولي الثالث كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	2015
15	مقاربة بين النوع والتنمية	سعاد الزريبي	مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة طرابلس - كلية الآداب	ليبيا	2016
16	المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا (التحديات والفرص)	حسين مرجين	المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	السودان	2016

17	علم الاجتماع على متن الحراك المجتمعي العربي "أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية نموذجاً"	حسين مرجين	الملتقي الثاني لمركز الفاعلون	تونس	2016
18	إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل2016	حسين مرجين	المؤتمر الدولي الخامس بعنوان الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم ، جامعة مؤتة	الأردن	2016
19	آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي	حسين مرجين	المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية المجلد (9)، العدد (2)، الجامعة الاردنية	الأردن	2016
20	التغيير السيوسولوجي في متن تطبيقات الويب 2.0 الحراك المجتمعي العربي نموذجاً	حسين مرجين	مجلة التغير الاجتماعي، العدد الأول جويلية، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاجتماعية	الجزائر	2016
21	Civil society in Libya after the revolution of 2011- Concepts - and - future vision	حسين مرجين	-ICSSH 2016- Osaka	اليابان	2016
22	علم الاجتماع في الجامعات الليبية "دعوة لإعادة التعريف"	حسين مرجين	الملتقي الدولي نحو صياغة نظرية عربية في ميدان العلوم الاجتماعية، جامعة حمة لخضر بالوادي	الجزائر	2016

جدول قام بإعداده لجنة تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع العام 2016 م .

ومن جهة أخرى رصد استطلاع رأي حديث قدمه عدد من طلبة قسم علم الاجتماع، أهم التحديات والمشاكل التي يعاني منها الطلبة قسم علم الاجتماع للعام الجامعي 2016/2015م، فكانت على النحو التالي[4]:

* عدم التزام بعض الأساتذة بمواعيد المحاضرات.
* التميز في المعاملة ما بين الطلبة .
* ضيق الوقت الممنوح للمذاكرة في الامتحانات.
* قصور و غياب دور المشرف الأكاديمي.
* الحاجة إلى وجود مكتبة بالكلية.
* الحاجة إلى قيام بعض الأساتذة بالتفاعل مع الطلبة.
* عدم كفاية بعض الأساتذة في عمليات شرح المقررات الدراسية .
* الحاجة إلى تقدير الأساتذة للظروف النفسية والاجتماعية التي يمر بها جل الطلبة.
* حاجة الطلبة إلى تكييف مع أوضاع البلاد الحالية.

إذن على القارئ أن يدرك وجود مشاكل وتحديات عديدة ومتشعبة تواجه هذا العلم، فمناهج هذا العلم، والتي تشمل الأهداف والمقررات، وطرق التدريس، وطرق التقييم هي في الأصل اجترار لمناهج السبعينيات من القرن الماضي، كما يظهر تأثير تلك التحديات واضحاً من خلال مخرجات هذا العلم، فالمخرجات البشرية لهذا العلم لا تزال مقتصرة على تخريج كوادر بشرية لإشغال وظائف غير واضحة، أم غير مرغوبة، وبأسلوب تقليدي يقوم جلها على المحاضرات النظرية، وتعتمد على التلقين واجترار المعلومات، دون الاهتمام بالعمل الجماعي، والتفكير الإبداعي، وتطبيق المعارف، والمهارات، كما لا تزال مخرجات العلم من البحوث والدراسات تركز على الشكليات البحثية، والتي أدي التقيد بها إلى أن تكون الشكليات على حساب المضمون، مما أدي إلى افتقار تلك الدراسات والبحوث إلى الإبداع والابتكار والتميز الحقيقي، والأكثر من ذلك هو استمرار تعاطي قسم علم الاجتماع مع المشكلات بنفس الأسلوب التقليدي، إضافة إلى عدم الاهتمام بمواءمة احتياجات سوق

العمل والتنمية، كما تبرز تحديات عديدة تتعلق بأداء بعض أعضاء هيئة التدريس، منها الحاجة إلى تطوير إستراتيجيات التعليم والتعلم، إضافة إلى استمرار اعتقاد البعض منهم بأنه لا يمكن إضافة أي جديد لهذا العلم، وإن كانت هناك إضافات فلن تكون إلا من خلالهم، بالتالي فإن السؤال المطروح حاليا: ما هي الخطوات المتخذة لتطوير علم الاجتماع؟

* ماهي الخطوات المتخذة لتطوير قسم علم الاجتماع في جامعة طرابلس؟

لاشك أن القارئ قد لاحظ بعد قراءته للصفحات الماضية بأن حركة مراجعة قسم علم الاجتماع قد بدأت منذ العام 2008 م، تلي ذلك مرحلة 2012 م، بعد ذلك جاءت مرحلة 2016 م، بالتالي سيتم التركيز على هذه المراحل الثلاث وذلك في الإجابة على السؤال المطروح، وفي الحقيقة سنكتفي فقط بسرد أهم خطوات ذلك التطوير والإنجازات التي تم تحقيقها، وأساليب التنفيذ، دون الخوض في تفاصيل الخطوات.

* المرحلة الأولي العام 2008 م:

شكلت رئاسة القسم لعام 2008 م، لجنة علمية بقرار رقم (1) للعام 2008م، بشأن تطوير وتجديد علم الاجتماع، وحسب وثيقة الصادرة عن اللجنة العلمية بتاريخ: 2008/7/5م، فإن خطوات تطوير وتجديد القسم تضمنت الجوانب التالية:

* الرؤية العلمية لقسم علم الاجتماع وشملت الواقع، والأهداف، والمحاور الدراسية الرئيسة .

* أسس توزيع المقررات الدراسية على جميع فصول الدراسة المعتمدة من الكلية.

* المقررات الدراسية حسب عدد الساعات، وعدد الوحدات.

* ربط البرنامج الدراسي للقسم بعدد من الأنشطة العلمية والتطبيقية في المجتمع.

كما ركزت تلك الخطوات على النقاط التالية:

* الحاجة إلى تكييف برامج وأهداف قسم علم الاجتماع مع متطلبات البيئة المجتمعية، عملاً بقاعدة أن العلم في خدمة الحياة والمجتمع والبيئة.

* توظيف علم الاجتماع في تلبية احتياجات المجتمع الجديدة، وذلك بغية القضاء على التناقضات والسلبيات والفوارق والمشكلات الاجتماعية التي قد تعوق حركة المجتمع نحو التقدم والازدهار من جهة أخرى.

* أهمية نتائج الدراسات الاجتماعية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية وفي إعادة تشكيل هذه الحياة الاجتماعية، من خلال عمليات التخطيط، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية.

* يشترك علم الاجتماع اليوم مع العلوم الأخرى في تحقيق هدف سعادة البشر، من خلال الاعتماد بشكل رئيس على تطبيق الحقائق العلمية في الحياة حتى تتخلص من جميع المنغصات سواء أكانت فاقة، أم مرضا، أم علاقات ظالمة.

كما تم تحديد أهداف قسم علم الاجتماع، حيث أصبحت على النحو التالي:

* إعداد متخصصين للعمل في مجالات التعليم، والعمل، والشؤون الاجتماعية، وصناعة المعلومات، والبيانات، والبحث العلمي، والتنمية، والتخطيط الاجتماعي، والصحة، والبيئة، والعمل الاجتماعي والمعارض، والتسويق، والسكان، والإسكان، والتعاون الدولي.

* المساهمة في معالجة قضايا التحرر والتحديث الاجتماعي والاقتصادي.

* المساهمة في تجدير، ونشر التفكير العلمي في المجتمع.

* كسر احتكار المعرفة في مجال الدراسات الاجتماعية.

في حين تم تحديد المحاور الرئيسة التي يتوجب أن يتضمنها البرنامج الدراسي لقسم علم الاجتماع في المحاور الآتية:

* الدراسات السكانية.

* مناهج وتقنيات البحث العلمي.

* دراسات العمل.

* التنمية والتخطيط الاجتماعي.

* الانحراف الاجتماعي.

* دراسات المرأة.
* التحديث.
* التنظيم والضبط الاجتماعي.
* الإنسان والبيئة.
* متطلبات الحياة الحضرية.
* مجتمع المعرفة.
* الحركات الاجتماعية.

كما تم تفريغ المحاور والاهتمامات الدراسية في جملة من المقررات الدراسية التخصصية والعامة التي سوف يتلقاها الطالب للحصول على الدرجة العلمية ويبلغ المقررات الدراسية (64) مقررًا تنتج (133) ساعة دراسية.

*** المرحلة الثانية سنة 2012م:**

قامت رئاسة القسم سنة 2012م بتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس بالقسم بمهام مراجعة المقررات الدراسية، إلا ن هذه اللجنة كانت تفتقر إلى وجود وثائق تبين آليات عملها مثل خطاب التكليف، ومحاضر الاجتماعات، وخطط العمل واستطاعت هذه اللجنة تغيير عدد من المقررات الدراسية، وتم العمل بها داخل القسم، إلا أنه وبعد فترة من الزمن تبين لعمادة الكلية بأن آليات تغيير تلك المقررات كان يفتقر إلى اتباع السياق القانوني المتعارف عليه، مثل إصدار خطاب من رئاسة القسم بالخصوص، والموافقة عليها من قبل المجلس العلمي بالقسم، واعتمادها من قبل عمادة الكلية ومن ثم رئاسة الجامعة.

*** المرحلة الثالثة العام 2016م:**

نتيجة إلى الانتقادات التي وجهت إلى اللجنة المكلفة بعملية مراجعة المقررات الدراسية سنة 2012م، قامت رئاسة القسم بتكليف لجنة جديدة،بتاريخ: 2016/11/9م، حيث أسند لهذه اللجنة مهام صياغة المسودة المحالة من قبل اللجنة السابقة، إضافة إلى صياغة المقترحات المحالة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالقسم، مع مراعاة المعايير ذات

العلاقة، خاصة نموذج توصيف البرنامج التعليمي، حيث عملت اللجنة المكلفة ومنذ البداية على تحديد برنامج عملها في ميثاق عمل ثم إحالته لرئاسة

القسم، والذي تضمن خطوات ومراحل إنجاز العمل المطلوب، وبشكل عام حددت اللجنة أهدافها نحو عملية التحديث والتطوير على النحو التالي:

* مواءمة مخرجات التعليم المستهدفة مع احتياجات سوق العمل.
* بث روح المنافسة نحو الجودة والتميز.
* تنمية روح المبادرة بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم للإبداع في العملية التعليمية.
* السعي نحو بناء نظام الجودة وتطبيقها.
* نشر ثقافة الجودة وضمانها.
* تعريف المجتمع ومؤسساته المختلفة بأهمية قسم علم الاجتماع .

كما تضمنت خطوات تطوير وتجديد القسم الجوانب التالية:

* تحديد المعايير الأكاديمية لقسم علم الاجتماع.
* تجديد قيم ورؤية ورسالة وأهداف القسم.
* شروط وآليات القبول بالقسم .
* مخرجات التعليم المستهدفة.
* تسكين المقررات الدراسية حسب عدد الساعات، وعدد الوحدات الدراسية.
* طرق التعليم والتعلم.
* طرق التقييم.
* متطلبات الاستمرار في الدراسة بالقسم.
* تصنيف التقييم.
* تقييم القسم.
* خدمات الدعم التعليمية.

كما أصبح عدد المقررات الدراسية (61) مقررًا تنتج (123) وحدة دراسية، انقسمت إلى عدد (113) وحدة نظرية وإلى (10) وحدات عملية، وحسب الوثيقة الصادرة عن اللجنة المكلفة بعملية تحديث وتطوير القسم اعتمدت اللجنة في برنامج عملها على عدد من الآليات، هي[5] :

* نموذج توصيف البرنامج التعليمي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

* مسودة المقررات الدراسية المقترحة عن اللجنة السابقة 2012-2016م.

* المقررات الدراسية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع 2012-2016م.

* بناء استبانة تقييم مخرجات التعليم المستهدفة تم توزيعها على عدد من جهات التوظيف والخريجين.

* توزيع المسودة على أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

* التغذية الراجعة من قبل الخبراء الذين قاموا بعملية مراجعة وتقييم هذا العمل من داخل وخارج ليبيا.

كما أوصت اللجنة المذكورة بعدد من التوصيات، أهمها[6]:

* مخاطبة عمادة الكلية بأن يكون مقرر المجتمع الليبي المعاصر من ضمن مقررات الجامعة العامة.

* صدور قرار من عمادة الكلية باستحداث وحدة تعني بشؤون البحث العلمي ومتابعة وتنسيق مشاريع تخرج الطلبة مع جهات التوظيف.

* فتح شُعب داخل القسم بحيث يتم فتح آفاق جديدة في علم الاجتماع.

* قيام رئاسة القسم بإعداد استبانات ونماذج لتنفيذ ومتابعة وتقييم هذا التوصيف.

* وضع دليل خاص بإجراءات مشاريع التخرج، يتضمن المتطلبات والخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع التخرج وآليات التنسيق مع جهات التوظيف.

* قيام رئاسة القسم بوضع خطة زمنية محددة لتنفيذ توصيف المقررات الدراسية.

* قيام رئاسة القسم بوضع خطة تتعلق بالأنشطة والبرامج الداعمة للعملية التعليمية، مثل ورش عمل وحلقات علمية ودورات تدريبية ... إلخ.

* تفعيل الدور الغائب للمشرف الأكاديمي سواء من الناحية التعليمية أو التربوية أو الاجتماعية، حيث تقترح اللجنة على رئاسة القسم استحداث جائزة أفضل مشرف أكاديمي.

* إنشاء جوائز تحفيزية ، منها جائزة أفضل أستاذ في المجال التعليمي، وأفضل أستاذ في المجال البحثي، مع ضرورة قيام عمادة الكلية ورئاسة القسم بتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه البرامج .

قراءة لتجارب التطوير والتجديد السابقة :

بعد استعراض أهم تجارب تطوير وتجديد قسم علم الاجتماع، يمكن استخلاص النتائج التالية:

* دعوات التطوير والتجديد الناجحة تأتي انطلاقاً من الوعي الذاتي والجمعي بأهميتها والحاجة إليها .

* هناك الحاجة إلى وجود إرادة واعية من قبل رئاسة القسم تؤمن بأهمية التحديث والتجديد.

* ضرورة مشاركة أطراف العملية التعليمية كافة في عملية تطوير وتجديد قسم علم الاجتماع.

* إرساء معايير واضحة تحكم سير العملية التعليمية.

* توقع وجود مقاومة كبيرة لعملية التغيير والتجديد لقسم علم الاجتماع.

* هناك حاجة ضرورية للارتقاء بمستوى جودة المخرجات، لأن تقدم المجتمعات يعتمد على كفاية مخرجاتها لنخبة متميزة، بما يضمن توظيفها لمصلحة مستقبل المجتمع وازدهاره.

* أن تكون عملية التحديث والتجديد نابعة من الحاجة المجتمعية لقسم علم الاجتماع.

* الحاجة إلى القيام بعملية المقارنة مع أقسام علم الاجتماع الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي.

بعد استعراض بعض تجارب تحديث وتجديد قسم علم الاجتماع -كلية الآداب- في جامعة طرابلس، فإن السؤال الذي يمكن أن يُطرح الآن هو:

*** ما هي المقاربات والمنهجيات لتطوير وتجديد أقسام علم الاجتماع؟**

تعاظم اهتمام البحاث والهيئات ومراكز البحث العلمي منذ سنوات بمشكلة مواءمة البرامج العلمية مع احتياجات المجتمعية والتنمية، ويمكننا أن نحدد زيادة هذا الاهتمام منذ بدأ الاهتمام الدولي بموضوع الجودة وضمانها في التعليم العالي، والتركيز على جودة المخرجات التعليمية، حيث عقدت العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تطالب بضرورة الالتزام بمعايير الجودة وضمانها وصولاً إلى تحقيق جودة المخرجات التعليمية، كما أصبح هناك سيل عارم لا ينقطع من الدراسات والبحوث التي تهتم بعمليات التطوير والتجديد للبرامج العلمية، ويلاحظ على هذا السيل غياب دور أساتذة وبحاث علم الاجتماع في طرح أي مقاربات لتطوير وتجديد علم الاجتماع بما يوائم الاحتياجات المجتمعية والتنموية، وكأنهم متمسكون باستمرار أن تكون علاقة هذا العلم محصورة فقط ما بين الأساتذة وطلبتهم، ويتذكر الباحثان هنا المحاضرة التي ألقاها الدكتور حسين مرجين العام 2015م على عدد من أساتذة وطلبة قسم علم الاجتماع، بكلية الآداب، -جامعة طرابلس- تناولت مفهوم التغير والتغيير في علم الاجتماع" حيث خلصت تلك المحاضرة إلى ضرورة إعادة تعريف علم الاجتماع وتجديده، والاستفادة من حرية التفكير، والتعبير والتحبير، حيث إنه من المفترض أن يقوم علم الاجتماع مع وجود تلك البيئة بكشف كل ما هو جديد، وقول كل ما هو جديد، إلا أنه وبعد فترة قصيرة من الزمن وجدت تلك المحاضرة ردود أفعال معارضة من قبل بعض الأساتذة، حيث تمحورت ردود أفعال المعارضين في كون مفاهيم علم الاجتماع مصانة من أية دعوة للخروج عليها، أو المساس بها، كما أن بعض الأساتذة صرح بأن عمليات التغيير والتجديد لا تتم إلا من خلالهم، بالتالي شكلت تلك الردود لدى الباحثين زيادة الحاجة إلى المعرفة السيوسولوجية، حيث طرحت تلك الردود مجموعة من

التساؤلات القديمة الجديدة، والتي تتمحور حول: هل هناك حاجة إلى استمرار وجود أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟ وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح تساؤل قديم-جديد وهو: **ماذا يحدث عندما يتم إقفال أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية؟**

في الحقيقة وبكل أسف شديد يمكن تكرار ما قاله أحد أساتذة علم الاجتماع العربي منذ سنوات بأنه لن يحدث شيء، لو أنه تم إقفال جميع أقسام علم الاجتماع، كما أن المجتمع ومؤسساته لن يفقدوا مخرجات مهمة أو ضرورية لاحتياجات المجتمع والتنمية، ولقد لمسنا هذا في الجامعات الليبية عندما تم إقفال قسم علم الاجتماع في جامعة طرابلس، أواخر الثمانيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث تبين لنا بكل وضوح عدم تأثر المجتمع ومؤسساته بهذا الإقفال، وهنا ربما نسارع إلى القول وبكل صراحة بأنه ليس هناك حاجة إلى مخرجات أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، كون المجتمع ليس في حاجة إليها، وهذا يعني ببساطة شديدة بأن أقسام علم الاجتماع يمكن تصنيفها من ضمن العلوم معدومة الأهمية أي"الصفرية" لاحتياجات المجتمع والتنمية، وذلك مقارنة بالعلوم الأخرى ذات الأهمية المرتفعة، أو المنخفضة في المجتمع، مثل كليات الطب، وكليات المعلمين، وكليات الهندسة، وكليات الحقوق وغير ذلك من الكليات ذات الأهمية المرتفعة أو المنخفضة.

وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل مهم وهو : كيف يمكننا الانتقال بأقسام علم الاجتماع من العلوم المعدومة "الصفرية" الأهمية إلى العلوم المنخفضة أو المرتفعة الأهمية بالنسبة لاحتياجات المجتمع والتنمية؟

وهذا يقودنا بالضرورة إلى تحديد مفهوم العلوم المعدومة "الصفرية"، والمنخفضة، والمرتفعة الأهمية.

*** علوم معدومة "صفرية" الأهمية:**

حيث تكون مخرجات القسم العلمي غير مصيرية بالنسبة للاحتياجات المجتمعية والتنمية، بالتالي لا تمثل تهديداً لتلك الاحتياجات وعمليات التنمية، في حال إقفالها، وهذا النوع من الأقسام يمكن الاستغناء عنها كون أهميتها صفرية للمجتمع.

*** علوم علمية منخفضة الأهمية :**

حيث تكون مخرجات القسم العلمي غير مصيرية بالنسبة للاحتياجات المجتمعية والتنمية، لكنها قد تمثل تهديداً جزئياً لتلك الاحتياجات وعمليات التنمية، كونها تدعمها وتساندها.

***علوم علمية مرتفعة الأهمية :**

حيث تكون مخرجات القسم العلمي مصيرية بالنسبة للاحتياجات المجتمعية والتنمية، حيث تمثل تهديداً للاحتياجات المجتمعية والتنمية في حال إقفالها، بالتالي لا يقبل المجتمع إقفالها أو ضمها إلى أقسام أخرى.

كما أن هذا التقسيم لأهمية العلوم، يطرح تساؤلاً مهماً وهو: من يحدد الأهمية المعدومة "صفرية" المنخفضة أو المرتفعة للعلوم؟

يمكن القول بأن أهمية الأقسام العلمية تتحدد بناءً على عاملين:

الأول: احتياجات المجتمع ومؤسساته إلى القسم العلمي، فالاحتياجات المجتمعية المختلفة هي التي تحدد أهمية العلم، فكلما ازات الاحتياجات المجتمعية للقسم العلمي ارتفعت أهمية القسم العلمي، بالتالي تؤثر تلك الاحتياجات بشكل واضح على تحديد تصنيفه.

الثاني: ما يقدمه القسم العلمي للمجتمع ومؤسساته المتنوعة، حيث يتحدد تصنيف أهمية القسم العلمي بناء على رؤيته وأهدافه المراد تحقيقها في المجتمع، حيث تصبح نوعية مخرجات التعلم المستهدفة والمهام المناط بها في المجتمع هي التي تحدد أهمية القسم العلمي، فكلما كانت مخرجات القسم العلمي تمتلك أهداف واضحة اتجاه المجتمع ومؤسساته ارتفعت أهمية القسم العلمي، بالتالي ما يقدمه القسم العلمي للمجتمع يؤثر في تحديد تصنيفه.

وعلى القارئ بعد أن أحاط بهذه المفاهيم أن يدرك بأن أهمية الأقسام العلمية مرتبط إلى حد كبير بهذين العاملين، كما يتبين لنا في الوقت نفسه افتقاد أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية حاليًا أي ارتباط بالعاملين المذكورين، وعلى هذا الأساس فإننا نخاطر

بالابتسار الذي يحدثه أي اختصار ونقول بأنه ليس هناك حاجة إلى مخرجات أقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية بوضعها الحالي.

بالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن الانتقال بعلم الاجتماع من تصنيف الصفري إلى التصنيف المنخفض، أو المرتفع الأهمية؟

للإجابة عن هذا السؤال فإننا في حاجة إلى طرح مقاربة لأحد العلوم بغية معرفة آليات انتقال بعض العلوم من العلوم الصفرية أو المنخفضة إلى العلوم المرتفعة، حيث سيتم اختيار علم الحاسوب مقاربة لذلك، حيث كان هذا العلم يُصنف في وقت من الأوقات بأنه من العلوم المنخفضة أو المعدومة الأهمية ، بالرغم من أهمية علم الحاسوب، إلا أنه كانت هناك حاجة إلى تعريف المجتمع ومؤسساته المتنوعة إلى أهمية هذا العلم، ودور مخرجاته في عمليات التنمية وتطوير الاحتياجات المجتمعية، فكان هناك سعي دؤوب لا حدود له من جانب القائمين على هذا العلم بأهمية نشر ثقافة استخدام الحاسوب ما بين أفراد المجتمع ، ومؤسساته، لينتقل بعد فترة من الزمن من العلوم المعدومة أو المنخفضة الأهمية ليصبح من العلوم مرتفعة الأهمية، حيث أصبحت عمليات التنمية والاحتياجات المجتمعية قائمة على مدى استخدام أحدث أنظمة الحاسوب، بالتالي استطاع هذا العلم وبعد سنوات من تأسيسه الانتقال من التصنيف منخفض الأهمية، إلى علم مرتفع الأهمية، وإن الذي يحول دون انتقال علم الاجتماع من معدوم "صفري" الأهمية إلى منخفض أو مرتفع الأهمية ربما حاجته إلى وجود آليات لتعريف المجتمع بأهميته ، وتبيان الأدوار أو الوظائف التي ستقوم بها مخرجاته في المجتمع ، خاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، والتخطيط، وإجراء البحوث، والدراسات، والتقارير...إلخ، كما يتطلب سعي القائمين به لإعادة تعريفه ليواكب الاحتياجات المجتمعية كمرحلة أولية، حتى تصل إلى مرحلة تكون تلك الاحتياجات وعمليات التنمية قائمة على مدى توظيف علم الاجتماع، مثلما هو الحال حالياً مع علم الحاسوب.

وبشكل عام يمكن رسم بعض التصورات للانتقال بعلم الاجتماع من العلوم الصفرية إلى العلوم المنخفضة أو العلوم المرتفعة، وهي على النحو التالي:

* ضرورة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم من أجل النهوض به، والعمل على تجديد مناهجه وتطويرها، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والتنمية، إضافة إلى التعاطي بشكل جدى مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحمل كل يوم أفكاراً وآراء جديدة .

* التعريف بأهمية علم الاجتماع، فالأمر يتطلب إعادة النظر في السياسات العلمية الموجودة في القسم والدفع بها نحو وجود رؤية استشرافية للتغيير والتجديد، وإعداد إستراتيجية لتطوير مناهج القسم بصورة دورية، والمقارنة بأقسام علم الاجتماع في الجامعات الأخرى داخل وخارج ليبيا، بحيث يتم الاستفادة من التجارب الناجحة.

* تعويد الطالب عند البحث والكتابة وتحليل الظواهر المختلفة ومناقشة القضايا التي يشهدها المجتمع أن يضع في عين الاعتبار إذا ما كانت تلك القضايا مهمة وتشغل اهتمام القطاع الواسع من أفراد المجتمع، وإذا كان الطلاب هم القاعدة الرئيسية لأي عمل علمي استراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، فإن ذلك يُؤكد على ضرورة اختيار مناهج علمية تُشجع الطلبة على الابتكار والإبداع، وتخلق فيهم ملكة التفكير، وتساعد على اتساع مداركهم .

* الحصول على الدعم والمساندة من قبل القيادات الجامعية لعمليات التغيير والتجديد لعلم الاجتماع.

* الحاجة إلى تحديد مواصفات خريجي علم الاجتماع، على أن يكون تسكين المقررات الدراسية بناءً على مخرجات التعلم المستهدفة.

* تعريف المجتمع ومؤسساته بأهمية علم الاجتماع والعمل إلى زيادة ربط أقسام علم الاجتماع بعمليات التنمية وسوق العمل، من خلال عقد ملتقيات دورية يتم من خلاله توضيح أهمية هذا العلم، حيث بإمكان أن يعمل خريجو أقسام علم الاجتماع في وظائف مثل: استشاريين في مجالات التنمية، وتطوير القدرات البشرية، ومراكز التدريب، وأيضا مخططين للسياسة المدنية.

* الحاجة إلى نشر ثقافة علم الاجتماع في المجتمع، وتبسيط مفاهيمه ومصطلحاته على من هم خارج التخصص، مما قد يزيد من الإثراء الفكري والمعرفي وتعميقه من خارج التخصص الدقيق.

* هناك حاجة إلى أن ينفتح علم الاجتماع على المجتمع، ويشارك أفراده المعرفة بتنفيذ دورات ومحاضرات، ومجلات غير محكمة، وتبسيط النظريات، وإعداد برامج تفاعلية عبر التقنية ووسائل الاتصال، فغالبية كتب تطوير الذات أو ما يسمي بالتنمية البشرية، إنما هي في الأصل نظريات اجتماعية مبسطة.

وعلى وجه الإجمال إذن يمكن تطوير هذه التصورات بالتفكير النقدي والإبداعي لوظيفة علم الاجتماع، من خلال تحديد مواطن الضعف، والعمل على تلافي أسبابها، وتحديد مواطن القوة والعمل على تعزيزها، وفي هذا الصدد يُطالب ابن خلدون في مقدمته البحاث والمهتمين باستكمال ما نقص في علم الاجتماع حيث يقول "وإن فاتني شيء في إحصائه واشتبهت بغيره، فللناظر المحقق إصلاحه، ولي الفضل لأني نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق"[7] .

وأخيرًا يمكن القول بأن هذه بعض التصورات والأفكار لا ندعي كمالها، إنما نسعي أن تكون محاولة لرسم إطار مستقبلي نحو تحديث وتجديد علم اجتماع في الجامعات الليبية، بحيث يعكس خصوصية المجتمع الليبي، ويحمل طموحاته المستقبلية .

أهم المراجع :

* ابن خلدون، عبدالرحمن. (1983). مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر.

* ابن خلدون، عبدالرحمن. (2000). مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأخيرة، بيروت، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر .

* الحوات، علي. (1993). التعليم العالي في ليبيا، مجلة الجامعي، طرابلس: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس للجامعات الليبية، العدد(1) 9 .

* بحور، حنين، وآخرون، تقرير عن: تجاهات طلبة علم الاجتماع حول مسيرتهم الأكاديمية "دور المشرف الأكاديمي" من خلال استبانة استطلاع الرأي خلال الفترة من: 2 إلى: 2016/4/16م، كجزء من متطلبات "مقرر أصول كتابة التقارير العلمية"، 2016 م، غ. م.

* بن نبي، مالك.(2006). بين الرشاد والتيه، ط6، دمشق، دار الفكر.

* التقرير النهائي للجنة تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع 2016 م.

* ميثاق لجنة تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة طرابلس-، 2016 م.

الهوامش:

(1) مالك بن نبي . (2006) . بين الرشاد والتيه ، ط6 ، دمشق : دار الفكر ، ص 39 .

(2) علي الحوات. (1993) . التعليم العالي في ليبيا، مجلة الجامعي، طرابلس: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس للجامعات الليبية، (1)، ص59.

(3) عبدالرحمن بن خلدون. (2000)، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأخيرة ، بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر. ، ص 274-275 .

(4) حنين بحور ، وآخرون . (2016) .تقرير عن : اتجاهات طلبة علم الاجتماع حول مسيرتهم الأكاديمية " دور المشرف الأكاديمي " من خلال استبانة استطلاع الرأي خلال الفترة من 2 إلى 16 / 4 / 2016 م ،كجزء من متطلبات" مقرر أصول كتابة التقارير العلمية " ،غ . م .

(5) ميثاق لجنة تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع 2016 م .

(6) التقرير النهائي الصادر عن لجنة تحديث وتطوير قسم علم الاجتماع 2016 م .

(7) عبدالرحمن بن خلدون . (1983) ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، ص 36 .